

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان  
وزارة المالية  
مسقط

منشور مالي رقم ١ / ٢٠١٩ م

## بشأن التوظيف في الشركات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة

أصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل ... الموقرين / المحترمين

رؤساء مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة الى المنشور المالي رقم (٢٠١٦/٢٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٣ بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على (٤٠٪) والشركات التابعة لها (مرفق) ، وفي إطار الحرص الذي توليه الحكومة بشأن إعداد وتهيئة القوى العاملة الوطنية وتنمية قدراتهم والاستفادة من طاقاتهم للإسهام بفاعلية في مسيرة التنمية الشاملة ، وإلى الجهود والمبادرات المبذولة في هذا الشأن للعمل على توفير فرص عمل للمواطنين في مختلف القطاعات بشكل مستمر .

ونظرا لما لوحظ من استمرار قيام بعض الشركات الحكومية عند حاجتها للتوظيف في استقطاب الكفاءات من الموظفين العاملين في شركات حكومية أخرى برواتب وامتيازات أعلى مما يتقاضونه في وظائفهم في تلك الشركات - رغم ما تم التأكيد عليه في المنشور المذكور أعلاه بشأن وقف التنقلات بين الموظفين العاملين في هذه الشركات - ، الأمر الذي أدى إلى التنافس فيما بين الشركات لاستقطاب الكفاءات وارتفاع كلفة الرواتب في موازاتها وأحداث خلل فيها بإفراغها من الخبرات التي تكونت لديها والتي استثمرت لتدريبها وتأهيلها علاوة على تقليل فرص العمل المتاحة للباحثين عن عمل.

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان  
وزارة المالية  
مسقط

(٢)

بناءً عليه وحيث ان توفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية من الخريجين الجدد الباحثين عن عمل يأتي من ضمن الأولويات التي توليها الحكومة اهتماماً كبيراً ، فتود وزارة المالية توجيه عناية كافة الشركات الحكومية والشركات التابعة لها بضرورة الالتزام بوقف التنقلات بين الموظفين العاملين لديها للأسباب المذكورة أعلاه ، على ان يتم إعطاء الأولوية في التعيين في الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها للخريجين الجدد من الباحثين عن عمل والعمل على تدريبهم وتأهيلهم للوصول الى المستوى المطلوب لشغل هذه الوظائف .

نرجو من الجميع التعاون والالتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة .

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي  
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

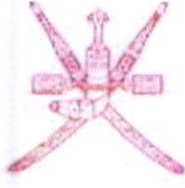


صدر في : ٩ / ٨ / ١٤٤٠هـ

الموافق : ١٥ / ٤ / ٢٠١٩م

نسخة مع التحية إلى :

- معالي السيد/ خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي  
وزير ديوان البلاط السلطاني  
الموقر...
- معالي الفريق أول/سلطان بن محمد النعماني  
وزير المكتب السلطاني  
الموقر...
- معالي الشيخ /الفضل بن محمد بن أحمد الحارثي  
الأمين العام لمجلس الوزراء  
الموقر...
- معالي الشيخ /ناصر بن هلال بن ناصر المعولي  
رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة  
الموقر...
- معالي /سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي  
رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتشغيل  
الموقر...



## منشور مالي رقم ( ٢٠ ) لعام ٢٠١٦ م

### بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي

### تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ والشركات التابعة لها

أصحاب المعالي/ السعادة/ الأفاضل ... الموقرين/ المحترمين  
رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ (وشركاتها التابعة)

استناداً إلى المادة (٦) من أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ المتعلقة بإدارة الإستثمارات الحكومية والرقابة على الأموال الحكومية وإجراءات ترشيد الإنفاق، وإلى المادة رقم (٢٠) من قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ التي حددت الجهات الخاضعة للرقابة المالية والإدارية للدولة. وإلى الخطابات الصادرة من هذه الوزارة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠ م و ٢٠١٣/١٢/٢٢ م و ٢٠١٤/١/٢٠ م بشأن ضبط وترشيد المصروفات وعدم إتخاذ أية إجراءات في المجالات المذكورة أدناه إلا بعد التنسيق مع وزارة المالية وهي :

١. إجراء أية تعديلات على هيكل الرواتب (يتضمن الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات والمنافع الأخرى المرتبطة بذلك) أو إستحداث درجات أو وظائف جديدة أو ترقية إلى مناصب أو درجات وظيفية أعلى.
٢. إجراء أية تعديلات في هيكلها التنظيمية أو لوائحها الداخلية أو إتخاذ أية قرارات ذات تبعات مالية.
٣. صرف المكافآت السنوية للموظفين.
٤. تنقلات الموظفين فيما بين الشركات الحكومية.

نود الإفادة بأنه تلاحظ إستمرار تنقلات الموظفين بين الشركات الحكومية بسبب ما تعرضه بعض الشركات من مزايا وحوافز تشجع بعض الموظفين للإنتقال إليها، الأمر الذي يخلق فراغ في الشركات المنتقل منها الموظف وعدم إستقرار لدى الموظفين العاملين بها سعياً للحصول على مزايا وحوافز مشابهة، ويستمر الأمر في الدوران في حلقة من التنافس بين هذه الشركات على إستقطاب الموظفين لديها تؤدي في النهاية إلى ارتفاع كلفة الرواتب بشكل كبير بدون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية.